

الغريبى ، فيرد عليهم بقوله : « وليس كما توهموه من الحذف ، أى : جانب المكان الغريبى ، فإن هذا التأويل محال ، لان المكان الغريبى ليس غير الجانب ، ولا تقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى (١) » .

ثانيهما : الاستدراك على الكوفيين ، ذلك أنهم أطلقوا القياس فى هاتين الاضافتين ، وقياسهم فى إضافة الموصوف إلى صفته يميز أن يقال فى نحو: رأيت رجلاً قائماً ، رأيت رجلاً قائماً ، ولا يميز السهلى ذلك لأن الوصف ليس معرفة وليس لازماً . كما يميز قياسهم أن يقال فى نحو: جاء زيد الضاحك ، جاء زيد الصاحك ، ولا يميزه السهلى أيضاً لأنه ليس لازماً ، ولكنه يميز نحو جاء زيد القرشى ، لتحقق الشرط .

والحقيقة أن هذا الشرط تقتضيه الأمثلة الواردة التى وقع فيها الخلاف ، بين نحة البصرة والكوفة (٢) .

وقد أجاز الكوفيون إضافة الاسم الى مرادفه ، إذا اختلف لفظ المتضايقين ، ونقل ذلك عن الفراء ، ووافقه ابن الطراوة ، وقياسهم هذا يقضى بجواز نحو: قمحٌ برٌّ ، وليثٌ أسدٌ ، ولكن السهلى يشترط أن يكون المضاف اليه معرفة ، يقول فيما ورد فى الحديث : حمارٌ أتانٍ ، بالاضافة : « وأما من رواه بغير تنوين فهو فى مذهبنا لا يجوز ، وفى مذهب قوم من النحويين يجوز ، لأنهم يميزون إضافة الشئ إلى نفسه إذا اختلف اللفظان (٣) » . وذكر شرطه المتقدم .

وأغلب الأمثلة الواردة تستدعى أن يُقيد بهذا الشرط نحو: سعدا شرة وسعيد كُزِرٌ وقوله تعالى : ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ وعندما وافق الرضى الفراء

(١) الأمالى : ٧٠ ، وينظر شرح الفصل ١٠/٣

(٢) ينظر الانصاف ٤٣٦ - ٤٣٧ وشواهد التوضيح ١٩٣

(٣) الامالى ٦٣ .